



جزء كبير من الإعلام ضحك على المواطنين واستغابهم وبدلاً من أن يظهر دور المؤسسة التشريعية أساء إليها

العبود لـ «الوطن»: حكومة جديدة مع برلمان جديد ومررنا بتجربة حكومة وحدة وطنية بإدخال قدري جميل وعلي حيدر

محمد منار حميجو
تصوير: طارق السعدوني

انتقد أمين سر مجلس الشعب خالد العبود الدور الذي لعبه الإعلام في تغذية الانتخابات وفي إظهار دور مؤسسة مجلس الشعب، معتبراً أن الكثير من الإعلام بدلاً من أن يظهر دور المؤسسة التشريعية أساء إليها.

وفي حوار مطول مع «الوطن» قال العبود: إن الكثير من الإعلام ضحك على الناس واستغابهم بإيهامهم أن المجلس القادم هو النجاة لكم، مشيراً إلى أن بعض المرشحين استغابوا أيضاً الناخبين بشعاراتهم أثناء الحملة الانتخابية.

وأكد العبود أن المؤسسة الإعلامية سواء كانت في مجلس الشعب أم الحكومة ضعيفة وأن العقل الإعلامي بقي في مرحلة يباس ولم يتطور.

وعما يتعلق بالحكومة الجديدة كشف العبود أن الحكومة ستقدم استقلالها بعد فترة من عقد جلسات المجلس، متوقفاً أن يكون هناك تغيير كبير في الوزراء، مشيراً إلى أن تجربة حكومة الوحدة الوطنية مررنا بها سابقاً بإدخال قدري جميل وعلي حيدر في الحكومة وهم من المعارضة.

وأشار العبود إلى أن رئيس مجلس الشعب يجب أن يكون سياسياً قبل كل شيء وإذا كان عنده إلمام قانوني أو اقتصادي فلا مانع في ذلك، مؤكداً أن هذا الدور سيبقى أربع سنوات كاملة.

وفيما يلي الحوار الكامل مع أمين سر المجلس العبود.

• الانتخابات البرلمانية انتهت منذ أيام ونسبة الأعضاء الجدد تجاوزت ٧٢ بالمئة هل هذا يعني أن الدور التشريعي السابق حكمه عليه بأفضل؟

مجلس الشعب كدورات سابقة لم يتابع وتدرس بشكل جيد من إعمالنا، أحسنت وأنت تقول إن هناك نسبة كبيرة من الأعضاء الجدد وصلوا إلى تحت قبة البرلمان ولكن هل نستطيع أن نقول في ما نسبة عدد الأعضاء الجدد في الدور التشريعي الثامن في عام ٢٠٠٣؟ طبعاً لا نستطيع لماذا؟ لأنه لم يدرس هذا الانتقال من دور إلى دور آخر كل هذه القضايا يجب أن تدرس وأنا أقول لك إنه في تقديري النسبة الجدد الذين جاؤوا إلى البرلمان في الدور التشريعي السابق أكثر من هذه النسبة.

وهنا أقول لك الأحزاب السياسية اختارت من تراه مناسباً لتفليتها تحت قبة البرلمان وهذا الأمر لا يعود إلى مزاج بل إلى قاعدة معايير جاءت بأكثر من ١٨٠ عضواً وهنا يجب أن تدرس هذه الحالة في الأحزاب لماذا بدأت نوابها والمعايير التي انتخبهم من خلالها؟

أما عن المستقلين فإنه يعود إلى تبدل خراطم مجتمعية خلال المرحلة الماضية أعطيك مثلاً فئة يطلق عليها فئة الثقاتين بل وكنا على تواصل مع البرلمان إلا أنه اليوم نشاهد أكثر من فنان في مجلس الشعب والسبب بتقديري أن الخريطة الجمعية السياسية التي كانت الحياة البرلمانية تأثرت بالبور الذي لعبه بعض البرلمانيين خلال السنوات الماضية ولذلك أقول لك من أهم الأدوار التشريعية في تاريخ البرلمان هو الدور التشريعي الأول بعد الدستور وأنه ضم أهم البرلمانيين لجهة موقفهم وولائهم ولعناوين وطنهم فأنت تتحدث عن برلمان جاء في ظروف استثنائية فعقد جميع الدورات العادية ودعا إلى دورات استثنائية ولم يؤخر مشروع قانون واحد.

• أمم من كلامك أنه لا اهتمام بمؤسسة مجلس الشعب وهناك محاولات للإساءة إليها؟

بالضبط هذا الكلام صحيح، الإعلام وقع في المطب حينما أوهم الناس أن الخروج إلى الانتخابات الأخيرة لانتخاب برلمان قادم وكان السابق لم يكن موجوداً فكانت الإساءة إلى الدور التشريعي الأول تجلي بإيهام الناس أن الدور القادم هو النجاة لهم وخصوصاً أننا سمعنا عبر الإعلام أحاديث كثيرة: «انتخبوا أيها الناس هناك برلمان قادم فترى أن هذا الإعلام ذاته لم يكن مقتنعاً بالدور السابق ولذلك خاطب السوريين على أساس أن يخرجوا إلى الانتخابات لأن المجلس القادم لن يشبه السابق والجهة طبعاً ارتفاع الأسعار في الأسواق، إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار وعدم استقراره، كل هذا الكلام الذي أنت سمعته بالشارع أضر به بأضعاف الكلام الذي سمعته الحكومة تحت قبة البرلمان إلا أن عدم تظهير ذلك عبر الإعلام أدى ذلك إلى غياب المجلس عن الشارع بل سوق أعضاء المجلس على أنهم فقط يرفعون الأيدي للنصوت في الجلسات، متجاهلاً أن أي مشروع قانون يعرض تحت القبة يستغرق أحياناً شهوراً من الدراسة.

كما أنني أقول ليست من مهمة عضو المجلس أن يوزع الغاز أو غير ذلك من الأمور الخدمية الأخرى، أمين مستودع للغاز في أقل حي من دمشق «يبطع بيده» أكثر من كل أعضاء البرلمان في هذا المجال، مهام المجلس واضحة في الدستور وفي نظامه الداخلي ومنها النظر في بيانات وموازنة الحكومة والتصديق على



تغيير كبير في الحكومة المقبلة

الاتفاقيات وهنا أقول لك لولا البرلمان ما كان هناك موازنات والدليل على ذلك انظر للبرلمان اللبناني منذ متى لم ينظر في موازنة الحكومة؟

• أنت ذكرت أنه لم يتم إظهار المجلس بشكل صحيح، من المسؤول عن ذلك؟
المشكلة في تقديري بمنصتي أساسيتين وهما الحكومة ورئاسة المجلس، ولا أعني هنا رئيس الحكومة وإل الحلقى أو رئيس المجلس جهاد اللحام بل أعني بها العقل الذي يدير مؤسسة مجلس الشعب والحكومة وهنا يجب أن يفهم المجلس دور الإعلام وأن يفتح له الأفق بأن يكون موجوداً وحاضراً لجهة هذه العملية. فالمؤسسة البرلمانية تمتلك مؤسسة إعلامية ضعيفة ليس بأشخاصها فهي لم تستطع أن تسوق نفسها فليس مهمة عضو مجلس الشعب أن يسوق الثقافة البرلمانية.

ولذلك فإنني أعجب على العقل الإعلامي السياسي الذي أدار مؤسسات الدولة فهو لم يتطور وبقي في لحظة يباس ولم يستطع أحد أن يركب هذا العقل لأن كل العقول فيما بعد هي مستنسخة وهنا أعطيك مثلاً: لاحظ العقل الإعلامي لرئاسة الحكومة ٤٠ عاماً والكاميرا لم تتغير زاويتها لإطلالة رئيس الوزراء والحكومة، تغيرت حكومات وتغيرت الكراسي والطاولات وما زلنا حتى اليوم نعمل بالطريقة ذاتها.

• إذا أنت تحمل المؤسسة الإعلامية المسؤولية؟
تقول في ماذا تريد أقول لك نحن بحاجة إلى تظهير العمل الحكومي وأنا هنا أسألك هل أحد من المواطنين يعرف كيف تتخذ القرارات في الحكومة؟ طبعاً لا أحد لماذا؟ لأنه لا يظهر ذلك للسوريين ويكلم تأكيد هم لا يعلمون بالغبيل بل أحد يعرف عملية استواء وإخراج قانون من مجلس الشعب؟ أقول لك حتى زملاناو الجدد لا يعرفون ذلك فالكثير لا يعلم أن الحكومة لا تخاطب مجلس الشعب بل تخاطب رئيس الجمهورية وهو بدوره يخاطب المجلس ولذلك فإنهم يتكلمون أن المجلس والحكومة في خندق ومستوى واحد، أقول على المستوى الوطني نعم أما على مستوى الدولة فهو غير ذلك لأن بينهما صراعاً ويجب أن يبقى هذا الصراع ولا لأي مشروع قانون يأتي إلى المجلس لا يعطي أي إضافة ولا يساوي شيئاً وهذا كل يحتاج إلى تظهير عبر الإعلام.

أقول لك لو سألت فلاناً في أقصى الأراضي السورية عن سبب عدم انتخاب رئيس في البرلمان اللبناني لأجابك لوجود كتلتين نيابيتين متصارعتين وأن النصاب مثلاً لم يكتمل في الجلسات فهذه المعرفة لم تأت بفضل البرلمانيين اللبنانيين بل بفضل الإعلام الذي تحدث عن ذلك وبشكل مطول ونحن حينما أردنا أن نظهر دور المؤسسة التشريعية ذهبنا إلى الإساءة إلى الدور التشريعي الأول وإيهام الناس بأن المجلس القادم هو النجاة لهم.

• لكن أستاذ خالد قانون الانتخابات حظر على وسائل الإعلام إجراء لقاءات صحفية مع المرشحين؟

أقول لك بصراحة: هذا مطب وقع فيه الإعلام وأساء بشكل كبير للعملية الانتخابية فالقانون واضح في هذه المسألة وهو أن يكون الإعلام الوطني على مسافة واحدة من جميع المرشحين أنا لا أقول لك أن تجري للمرشح رعاية انتخابية لكن أريد أن تعرف الناس على خريطة الانتخاب فليس من الضرورة أن تجري لقاء مع المرشح معاً عن موضوع آخر باعتبار أن معيار الكفاءة قد لا يتوافر لكل المرشحين.

• هناك من يقول إن عضو مجلس الشعب لكن أستاذ خالد قانون الانتخابات حظر على وسائل الإعلام إجراء لقاءات صحفية مع المرشحين؟

أقول لك بصراحة: هذا مطب وقع فيه الإعلام وأساء بشكل كبير للعملية الانتخابية فالقانون واضح في هذه المسألة وهو أن يكون الإعلام الوطني على مسافة واحدة من جميع المرشحين أنا لا أقول لك أن تجري للمرشح رعاية انتخابية لكن أريد أن تعرف الناس على خريطة الانتخاب فليس من الضرورة أن تجري لقاء مع المرشح معاً عن موضوع آخر باعتبار أن معيار الكفاءة قد لا يتوافر لكل المرشحين.

• هناك من يقول إن عضو مجلس الشعب لهذا الحكومة المكونة من أكبر كتلة برلمانية

أربع سنوات كاملة غير منقوصة ولا يوم فهذه دولة تحترم نفسها ورئيس الجمهورية حينما يتجه نحو عناوين معينة يكون فيها حاسماً. ولكن رغم ذلك لو أن إجراء انتخابات مبكرة سيمسح نزول قطرة دم سورية فسنذهب إلى إجرائها إلا أن كل هذا العجاج الذي تراه وتسمعه لا يرمي إلى ذلك ومن ثم فإن التصرف الوحيد للحفاظ على وحدة السوريين هو الحفاظ على مؤسسة مجلس الشعب.

• هل تود أن يكون رئيس المجلس رجل قانون؟

الأول يجب أن يكون رجلاً سياسياً وإذا كان مهتماً بالقانون أو الاقتصاد أو شيء آخر فهذا لا يمنع تماماً ونحن نعلم أن رئيس البرلمان يكون من الكتلة الأكبر الممثلة تحت القبة وهي حالياً حزب البعث وحلفاؤه ومن ثم فإنه يكون عضواً في القيادة القطرية بحكم منصبه.

• لو تشرح لنا آلية الاختيار؟
تضع القيادة القطرية قائمة بأسماء المرشحين الأعضاء إلى رئاسة المجلس مع مراعاة الجغرافيا السورية فإذا كان الرئيس من دمشق فنائبه حتماً من خارجها وفي الدورة السابقة كان من حلب ثم انتخاب أمينين سر من مناطق ثانوية مثلاً أنا من محافظة درعا ودموش مثلاً من دير الزور ثم انتخاب مراقبين أيضاً من محافظات ثانوية مثل أسكندر جراد من اللاذقية وراسي صياح من طرطوس ويراعي في هذه الحالة كتلة المستقلين فيكون لها ممثل في مكتب المجلس.

• برأيك لو طلب منك أن تختار رئيساً للمجلس من مختار من الأعضاء الحاليين؟
أنا لا أعرف جميع زملاني الجدد ولكن لو كان في الخيار لاخترت أسمنين بفاضل عليهما.

• لكن الكثير من الأعضاء السابقين لم يكونوا راضين عن أداء رئيس المجلس؟
أنا برأي المنزع من رئيس المجلس محمد جهاد اللحام فلخروج وبتكلم تحت قبة البرلمان أو في الإعلام أو يصدر بيانات بذلك هناك شفافية في البرلمان ويحق لأي عضو أن يعبر عن ذلك فحنح لسنا في مدرسة بل في برلمان إلا أنني أريد أن أقول إن رئيس المجلس اللحام حصل في الانتخابات الأخيرة على عدد كبير من الأصوات.

• في كل برلمانات العالم هناك معارضة وسلطة والأولى تحاول النيل من الثانية معنوياً ومادياً بإضعافها بالشارع عبر استجواب وزرائها وهنا أعود إلى الإعلام مرة أخرى في عملية التسويق فهو يضع عناوين المجلس ويستجوب مثلاً أحد الوزراء وهذه مغالطة أنا لا أستجوب الحليف فلا أستجوب وزير الخارجية ولا الدفاع ولا الداخلية ولا حتى وزير التكوين ولو كان هناك معارضة في البرلمان فهي تبحت عن نقاط الضعف في الحكومة لتستقرها تحت قبة المجلس أما نحن كسلطة فهم إمكاناتنا الدولة اقتصادياً ولو أردنا أن نفسر الاستجواب بمعناه النظري لكان أول من يجب استجوابه مثلاً وزير الإعلام فأتا لدي ملاحظات كثيرة على الوزارة لكنني لا أستجوب بل أقدم هذه الملاحظات إلى قيادة الحزب لمعالجتها.

• هناك من يقول إن عضو مجلس الشعب لا يهيم إلا التمثيل الشخصي وبناء علاقات عامة فمثلاً لا أذكر يوماً أنك حبيبتم الثقة لن أقول عن الحكومة بل على بعض الوزراء ما ركب على ذلك؟
أولاً الشق الأول من السؤال هناك شيء اسمه الطموح الذاتي ويتميز أن يكون في مجلس الشعب وهذا يعتبر مشروعاً خاصاً للشخص الذي يحاول من خلاله أن يكون تحت قبة البرلمان أو على منصة الإعلام وهنا لا بد أن أتوه إلى نقطة مهمة في هذا السياق وهي أن المجتمع السياسي أصبح لديه مزاج تجاوز المراج الإصطاعي السياسي ما قبل العدوان على سورية فمثلاً كانت الحملات الانتخابية تمر من دون أن «ينخض» المجتمع من أعاقه بل كان يبقى رانكا ساكناً أما اليوم على العكس تماماً.

• وحينما عبر العديد من المواطنين عن عدم تقهرم بالبرلمان يؤكد ذلك أن هناك ثقة من الشارع بالبرلمان ولذلك أنا لا أعجب إلا في حال أنني أفق بإمكاناتك وبقدرك وحضورك وأنت قادر على أن تفعل الكثير وهنا لا بد من الانتباه إلى حقيقة مهمة وهي الفصل بين الأحزاب ومشاريعها السياسية والشارع كمزاج مجتمعي له أولوياته وأهدافه وقلته في ظل المتغيرات التي حصلت أثناء العدوان.

• أما الشق الثاني من السؤال النظام فالداخلي المجلس نص على مساهمة الوزراء فكل عضو يحق له أن يطرح الأسئلة التي تخطر على باله على أي وزير تحت قبة البرلمان فالبعض يهاجمون الوزير بل إنهم يشتمونه في بعض الأحيان وبعضهم الآخر يقولون له أنت أحسن وزير في الحكومة.

• هل تتوقع أن يكون هناك تغيير كبير في الحكومة لتكون هناك حكومة موسعة؟

نعم أتوقع أن يتغير معظم الوزراء باستثناء عدد قليل منهم وعندما يقولون إننا ذاهبون إلى حكومة موسعة لاحظ ماذا سيحدث بالمعارضة حينما تعطيم ثلاث وزارات دولة فقط سيختلقون عليها والشاطر هنا من سيحصل على هذه الحقائق فستشاهد هنا أنها انقسمت إلى ٢٠ ألف معارضة.

• نحن مررنا بتجربة حكومة الوحدة الوطنية سابقاً لكن من دون أن تلحظ ذلك حينما أدخلنا إلى الحكومة معارضة من الداخل مثل قدري جميل وعلي حيدر وهما وجوه من المعارضة.

• الحديث يدور حالياً على أن هذا البرلمان مؤقت ما ركب على هذا الكلام؟
الكلام نفسه سمعناه في عام ٢٠١٢ حينما انتخب مجلس شعب بعد تعديل الدستور مباشرة وقلت يومها: أربع سنوات كاملة غير منقوصة ولا يوم واحد وأقول اليوم الكلام نفسه عدوا وتحالفات سياسية.

رئيس مجلس الشعب

يجب أن يكون سياسياً . .

وانتخابه من الكتلة

الكبرى

لا أتوقع انتخابات مبكرة

مرشحو استغابوا

ناخبهم بالشعارات التي

أطلقوها

الإعلام سوق المجلس

على أن أعضائه يرفعون

الأيادي فقط

العقل الإعلامي السياسي

الذي أدار مؤسسات

الدولة بقي في حالة

يباس

الاستجواب أداة سياسية

للمعارضة لإضعاف

السلطة ولو كنت في

المعارضة ما صبرت على

عمران الزعبي ١٠ دقائق

الدولة لا تدير العملية

الانتخابية ولا تضع قائمة

الوحدة الوطنية

٣ أحزاب في الجبهة لم

تنضم إلى قائمة الوحدة

الوطنية

لكن في الجهة المقابلة هناك أحزاب

وخاصة الحدة في ظل الأزمة تقول: لماذا

أدخل انتخابات خاسرة سلفاً؟

هذه ليست أحزاباً. وهنا يجب أن تفرق بين

الحزب والجمعية الخيرية، فالحزب لا يقول:

أعطي مقاعد من مقاعدك إذا فعل ذلك تحول إلى

جمعية، فالجمعية هي علاقات عامة على حين

الحزب هو تحالفات وعلاقات سياسية.

فالحزب حينما ينجح في الانتخابات ليس بسطة

الدولة وإنما بسطة قدرتك وأنا سأعطيك مثلاً:

هل شاهدت يوماً الرئيس الأسد قال انتخبوا

القائمة الفلانية أو وزير الداخلية أو الإعلام،

فعل ذلك؛ طبعاً لا. وهنا يجب أن نميز بين

الأحزاب والدولة فالدولة هي ثلاث سلطات على

حين الحزب هو علاقات سياسية فالأحزاب هي

التي تنتج السلطات إلا أنه للأسف تكون لدينا

إرث ثقافي سياسي في السابق أن الدولة هي التي

تدير العملية الانتخابية وتضع قائمة الوحدة

الوطنية.

وأنا سأكشف لك عن معلومة إنني سأطلب

بتعديل قانون الأحزاب والتعديل يكون كل

حزب لا يحصل على مقعدين في البرلمان يحل.

كما أنني أقول لك إن هناك ثلاثة أحزاب في

الجهة الوطنية لم تنضم إلى قائمة الوحدة

الوطنية كما أن الحزب القومي الاجتماعي

أعلن انسحابه من القائمة وهذا يؤكد في أن هذه

تحالفات سياسية.